٧ ـ المؤسسات التجارية الصغيرة

تحت تاثير التجارة الخارجية ، وبفضل الانفاق الداخلي المتزايد للدولة والجيش والمشاريع المرتبطة بالمصالح البريطانية الاستراتيجية والعسكرية ، ومع اتساع نطاق الفئات الاجتماعية المعتمدة على دخول نقدية ، تزايدت فرص نمو التبادل البضاعي الداخلي وازداد عدد مؤسسات التجارة المتوسطة والصغيرة · وفي الواقع كانت المؤسسات التجارية الصغيرة ومحلات تجارة الجملة والمفرق وحوانيت البقالة هي اداة تجارة الاستيراد في غزو الريف والمدن الصغيرة ، وبفضلها اتسع نطاق السوق المحلي وزادت وتيرة ربط الاقتصاد التقليدي به ، وبالتبادل البضاعي النقدي · وقد جذبت فرص نمو التجارة الداخلية والتبادل البضاعي الصغير مواطنين عربا جددا من فلسطين وسورية ، كما انخرط في هذا العمل ابناء الاقليات القومية والدينية ولا سيما ابان الحرب الثانية وبعدها · وقد ساعدت نتائج الحرب الفلسطينية على اتساع نطاق التجارة الصغيرة في المدن ، حيث لم يكن هذا النمط من المؤسسات التجارية يحتاج الى رؤوس اموال او تجهيزات كبيرة · ان الجدول رقم « ٤ » (في القسم الخاص بالصناعة والحرف) يظهر انه من بين ٥٦٩ر٥ مؤسسة ذات عمل يدوي (غير آلي) في البلاد (عام ١٩٥٠) كان ١٣٩١ مؤسسة منها تعمل في تجارة المفرق ، اي ٢٥٪ منها تقريبا · بالاضافة الى ٢٧٧ مؤسسة تعمل في تجارة الجملة ، اي ٥٪ منها ، اما محلات البقالة فقد شكلت النسبة الاعظم من المؤسسات اليدوية ، اذ بلغ عدد البقاليات ٢٢٩٧ مؤسسة ، اي ٢ر٤١٪ منها · ان الجدول المذكور يظهر نموا سافرا لاعتماد غالبية المؤسسات البضاعية الصغيرة والمتوسطة على التجارة الخارجية ، او الاستيراد بشكل رئيسي · كما يظهر ان القسم الاعظم من الاقتصاد البضاعي في المدن هو اقتصاد غير منتج ، فهو قطاع التجارة الصغيرة اولا وقطاع خدماتي ثانيا ·

ونظرا لان عمان كانت مركز النشاط التجاري والخدمات والدوائر الحكومية ، فقد حظيت بحصة الاسد من هذه المؤسسات والمحلات · ففي قضاء العاصمة عمان كان ٥ر٤٥٪ من محلات تجارة المفرق و ٢ر٧٢٪ من مجموع مؤسسات تجارة الجملة و ٦ر٣٣٪ من البقاليات ·

□ □

ويتضح اثر التجارة الخارجية على الاقتصاد المحلي للسكان ، من واقع ان الاردن كان اكثر بلدان المنطقة اعتمادا على السلع المستوردة · وحتى في سنوات ما قبل الحرب ، اي ٣٧/١٩٣٩ حين كان المتوسط السنوي للمستوردات